زوجا او فردا قوله منصوب على المصدرية زوج فيه على انه قولين والاخر
انه منصوب على الحالية وقد نظم بعض الفضلاء ما يتعلق باعراب
هذا من نظائره فقال شعر

واعرب فضلا خلافا وزوجا ومصدرا ۞ كذاك خلافا فاعتمده بلا امرا ۞
واعرب حالا قولهم لغة كذا ۞ كذاك اصطلاحا وهو ما قد تحررا ۞
وايضا فمنهم لكذا صح مطلقا ۞ وحلا وبدا مثله جميعا جدا ۞

فيعرض المواكب من اضافة الصفة الى الموصوف اي المواكب
العراض وقبل ذا البيت وضحتم فيشتا بالفراء وانتم تمرون
سواد العظام المناكب قوله لذاته اي لا بواسطة شيء اخر فان
قولنا زيد انسان زيد ليس بناطق لا يقتضي لذاته صدق
واحدة وكذب اخرى بل بواسطة ان الاولى في قوة زيد
ناطق او ان الثانية في قوة زيد ليس بانسان قوله وصدق
واحدة مبتدا وقوله امر فهو خبر والجملة حالية قيد فيما
قبلها فهي من تمام التعريف وان اضيفا في تكوين لفظة
مرتبة في النظم لاختلاف المعنى والراجح عند اهل الفريق
انه تكون التنافي مع اتحاد اللفظ والمعنى قوله وهو اي
العكس قوله في السنين اي الاخير من قوله صاحبه اي للفظ
قوله الا الايجاب اذ الطلب مستثنى من الكم فقط كما في النظم
قوله والكم فيه التضمين وتقدم فيه التضمين قوله متكافي
لازما من جهة التركيب يعني كما نعكاس الموجبة الكلية
موجبة جزئية وانعكاس السالبة الكلية كنفسها وانعكاس
الموجبة الجزئية كنفسها ايضا قوله لانها تنفق في بعض
الامور كما انعكاس الموجبة الكلية كنفسها في نحو
كل انسان ناطق وكل ناطق انسان قوله فنقول اي في عكس
الموجبة الكلية قوله ولا يصدق عكسها اي كلا اذ قيل ليس

بعض

بعض الانسان حيوانا قوله نلحق بها اي بالجزئية السالبة قوله كالانسان
كاتب الخ ويجوز عكسها الى موجبة جزئية فنقول في عكس الحيوان
انسان بعض الانسان حيوان وقد سبق التنبيه على ان الشخصية
في حكم الكلية ثم ان كانت موجبة انعكست الى موجبة
جزئية فنقول في عكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وان
كانت سالبة انعكست الى نفسها كزيد ليس بعمرو فنقول
في عكسه عمرو ليس بزيد قوله مبادى التصديق تبات يعني
القضايا واحكامها قوله صورا النصب للاطلاق وكذا الف اخرا
وهو خاص بالقضايا بالحملية الخ دفع اعتراض بان القياس
الاقتراني يكون في الشرطيات ايضا واجيب عنه بان
الاقتراني الشرطي لما لم يك مذكورا في كتب المتقدمين
لكونه غير يغني الانتاج مع قلة الحاجة اليه لم يعده من
القياسات الاقترانية غير مبال به وبانه لا يجد كبير فايدة
للمبتدي لشذوذ استعماله قوله فركبا النصب مبد لنون نون التوكيد
الخفيفة والف وجبا للاطلاق والالف في وانظر كالالف في
ركبا وقوله بحرا حال من ضمير وانظر والفا في قوله فان لازم
المقدمات تلك الكلية قوله وذات حد اصغر الخ لما تكلم
على وجوب اندراج الصغرى في الكبرى كان مظنة السؤال
عن ماهية الصغرى المندرجة والكبرى المندرج فيها وكان
من رعاية تقدم التصور على التصديق وضع ذا البيت قبل
قوله وما من المقدمات صغرى الخ اذ الحكم على الشي فرع
عن تصوره قوله واصغر فذاك ذو اندراج تغني عنه
وما من المقدمات صغرى ليست فيه يحتمل تكرار يفضي
الى الابهام قوله لانها اي الحد المكرر المسمى بالحد الوسط قوله في
الغاها اي وفصلها الامرين الاول لننا تجد المطالب الاربعة

Copyright © King Saud University